مجلة الناقد للدراسات السياسية

المجلد: 03 العدد: 02
الرقم التسلسلي: 05
أكتوبر 2019

دور مؤسسات التفكير في صنع السياسات العامة: فلسطين نموذجا.

The Role of Thinking Institutions in Public Policy Making : Palestine as a Model.

الأستاذ: نعيرات رائد محمد حسن
أستاذ مساعد قسم العلوم السياسية
جامعة النجاح الوطنية – فلسطين

الباحث: معاذ عليوي [1]
طالب دكتوراه علوم سياسية
جامعة نجم الدين أربكان – تركيا
muath.ilaiwi@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/06/16 - تاريخ القبول: 2019/10/14 - تاريخ النشر: 2019/10/29

ملخص:

يسعى هذا البحث إلى فحص دور مؤسسات التفكير في رسم السياسات العامة لمؤسسات السلطة الفلسطينية، والى أي مدى ساهمت مؤسسات التفكير في ترشيد القرارات السياسية للسلطة الفلسطينية. حيث تمحورت مشكلة الدراسة في سؤالها الرئيسي، ما هي الأسباب التي قادت إلى إضعاف دور مؤسسات التفكير في رسم وصنع السياسات العامة للسلطة الفلسطينية، على الرغم من ان مؤسسات التفكير في المجتمع الفلسطيني كانت سابقة لوجود السلطة الفلسطينية.

وللوصول إلى هدف الدراسة لابد من التركيز على أداء مؤسسات التفكير وفاعليتها فيرسم السياسات العامة داخل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ،لاسيما وإنها تعرضت على مدار عقودٍ مضت للتهميش وعدم الاهتمام الكافي لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية،مما جعل دورها ضعيفاً وهامشياً ولا يرتقي للدور العملي المؤسساتي مقارنة بدور مؤسسات التفكير في دولا العالم المتقدمة، إلى جانب قراءة المشكلات التي أعاقت مسيرة مؤسسات التفكير في فلسطين .

مصطلحات البحث: مؤسسات المجتمع المدني، مؤسسات التفكير، النظام السياسي الفلسطيني، السياسات العامة، السياسات التنموية.

Abstract:

This research examines the role of think tanks in shaping public policies of Palestinian Authority institutions, and to what extent think tanks have contributed to rationalizing the political decisions of the Palestinian Authority. The main problem of the study was the reasons that led to the weakening of the role of think tanks in the drawing up and shaping of public policies of the Palestinian Authority, although the institutions of thought in the Palestinian society were a precedent for the existence of the Palestinian Authority.

[1] **المؤلف المرسل: الباحث: معاذ عليوي** ؛ *muath.ilaiwi@gmail.com*

In order to reach the objective of the study, it is necessary to focus on the functioning of the think tanks and their effectiveness. It sets the general policies within the institutions of the Palestinian National Authority, especially after decades of marginalization and insufficient attention to the institutions of the Palestinian National Authority (PNA), making their role weak and marginal. To think about the developed countries of the world, as well as to read the problems that hampered the march of think tanks in Palestine.

Key words: *Civil society organizations, think tanks, Palestinian political system, public policies, development policies*

مقدمة:

كان لانتقال إدارة الدولة الحديثة من التحكم إلى الحكم والشراكة مع باقي فئات المجتمع مع بداية التسعينات من القرن الماضي أهمية كبرى لمؤسسات التفكير، حيث نجد أن مؤسسات التفكير باتت أحد الظواهر الدالة على مستوى رشادة السياسات العامة لأي نظام سياسي.

تعتبر الحالة الفلسطينية ذات وضعية خاصة عند معالجة العلاقة بين مؤسسات التفكير والسياسات العامة وذلك نتيجة لعدة أسباب أبرزها:

- **الوجود العملي لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني قبل وجود السلطة والتي اعتبرت الحالة الأصلية للمؤسسات، ولقد عملت هذه المؤسسات على رسم السياسات العامة للمجتمع الفلسطيني وللقوى السياسية وتوجيه بوصلة السياسات الفلسطينية سواء فيما يتعلق بالعلاقة مع الاحتلال، أو ما له شأن بالسياسات التنموية والمجتمعية الفلسطينية.**
- **أما الخصوصية الثانية تتبع من اتفاق أوسلو والذي بموجبه نشأت مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية والتي نجم عنها انبثاق مؤسسة التفكير (فافو) إلا أنها لم تحدث اختراقا في حالة العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية منذ بداية الصراع، ولم تستطع أن تحقق ما أستطاعت أن تحققه مؤسسات التفكير، من خلال توفير الأرضية للمحادثات بين الطرفين.**
- **الخاصية الثالثة والأخيرة للحالة الفلسطينية تكمن في حجم مؤسسات (الأنجوز) التي تشكلت في وجود السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي اعتبرت بمثابة الذراع الثاني الذي تقوم عليه عملية السلام.**

إن توافر مثل تلك الخصائص ساهم بشكلٍ أو بآخر في تشكيل منظومة سياسية فكرية بحثية داخل المجتمع الفلسطيني مغايرةً تمام لطبيعة الرؤى الفلسفية والبحثية القائمة في دول الجوار الأخرى، بسبب العوائق والمصاعب التي تواجهها، وغياب حاضنة سياسية

مستقلة داعمة لها في كافة الميادين، ممّا أدى إلى تشتيت دورها الرئيسي داخل مؤسسة صنع القرار الفلسطيني، بل غيابه في غالبية الأحيان عن التنفيذ وذلك نتيجةٍ حتمية لأن مراكز التفكير بدت اليوم في عالمنا المعاصر متطلب أساسي من متطلبات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية، بل أصبحت الطريق الآمن لإيصال المعرفة المتخصصة إلى صاحب القرار عن طريق ما تصدره المراكز من بحوث ودراسات ومؤتمرات وندوات ودراسات استطلاعية بما يضمن معرفة الواقع في إطار عملي واقعي.

فوجود المراكز وانتشارها يعد مؤشر للمنجزات الحضارية والنهضوية والثقافية، وعنواذ للتنمية ورسم السياسات وبلورة الرؤى والمقترحات العلمية نحو نهوض الأمم وتقدم الشعوب بما يدعم عمليات صنع القرار ورسم السياسات وتحقيق الاستراتيجيات.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من أن مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني سابقة لوجود السلطة الوطنية الفلسطينية من حيث التكوين والنشأة والعمل السياسي والتنموي، ، حيث انها كانت تلعب دورا مميزا في تشكيل الفضاء السياسي العام للمجتمع الفلسطيني في السبعينات والثمانينات من القرن الفائت، ومع تشكيل السلطة الفلسطينية عام 1994، وظهور اعداد جديدة من مؤسسات المجتمع المدني تميزت بقدرات مالية عالية ، وكادر اداري وتنظيمي مميز، وشبكات مقدرة من العلاقات الداخلية والخارجية ، كذلك ظهر نوع جديد من المؤسسات وهو مؤسسات NGO`S والذي كان يفترض ان يلعب دورا مميزا في صنع ورسم السياسات العامة، إلا أن الواقع يشير الى محدودية دور مؤسسات المجتمع المدني في صنع السياسات العامة للسلطة الفلسطينية سواء على مستوى مؤسسات النظام السياسية العليا (الحكومة والسلطة والتشريعية والقضائية) او على مستوى المؤسسات البيروقراطية الدائمة للنظام السياسي ، ومن هنا يبرز سؤال المشكلة الرئيس:

ماهي الأسباب التي أدت إلى إضعاف دور مؤسسات التفكير في رسم وصنع السياسات العامة للسلطة الفلسطينية؟

أسئلة الدراسة:

- ما هي الطبيعة المميزة لمؤسسات التفكير في السلطة الوطنية الفلسطينية؟
- ما هي أهم مجالات وبرامج مؤسسات الفكر الفلسطينية التي لعبت دور مهم في التأثير على صناعة السياسة العامة؟

- كيف ساهمت مؤسسات التفكير في لعب دور مؤثر في صنع السياسات العامة داخل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية؟
- ما هي المشكلات الذاتية والموضوعية التي واجهت مؤسسات التفكير في صنع السياسات العامة داخل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية؟

فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: لعبت منظمات المجتمع المدني دور مهم في صنع الفضاء السياسي العام للمجتمع الفلسطيني، ولكن دورها كمؤسسات تفكير يحدد مسارات السياسات العامة يترجم في سياسات وقوانين بقي محدود إذا ما قورن بإمكانياتها وقدراتها التي تمتلكها في ظل وجود السلطة الوطنية الفلسطينية.
- الفرضيات الثانية: شكلت طبيعة العقلية السياسية القائمة على غياب الشراكة السياسية محدد اساسي في محدودية دور مؤسسات التفكير في رسم وصنع السياسات العامة .
- الفرضية الثالثة: كان لاعتمادية وتبعية مراكز التفكير على الاحزاب السياسية او على المولين دوا في اتهامها بعدم الاستقلالية مما اضعف من دورها .

أهداف البحث:

يهدف البحث بشكل عام إلى التركيز على أداء مؤسسات التفكير وفاعليتها في رسم السياسات العامة داخل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، لاسيما وإنها تعرضت على مدار عقودٍ مضت للتهميش وعدم الاهتمام الكافي من قبل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، مما جعل دورها ضعيف وهامشي ولا يرتقي للدور العملي المؤسساتي مقارنة بدور مؤسسات التفكير في دول العالم المتقدمة والتي تحرص على أن يتخطى دورها البُعد الرسمي أو الشكلي إلى البعد العملي البنّاء الذي يسهم في تطوير ذاتيتها نحو التعاون الوثيق مع كافة الجهات الرسمية والغير رسمية داخل أبنية المجتمع ، وذلك من خلال:

- التعريف بالطبيعة العامة لمؤسسات التفكير في فلسطين، دراسة محددات العلاقة بينها وبين مؤسسات صنع السياسة العامة مع دراسة نمطية العلاقة التبادلية والدور التفاعلي التأثير لمؤسسات التفكير في صنع السياسات العامة، وإلى أي مدى ساهمت المؤسسة التفكيرية في بناء نماذج فكرية ناجحة أسهمت في تعزيز الدور المؤسساتي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

- قراءة المشكلات التي أعاقت مسيرة مؤسسات التفكير في فلسطين من خلال دراسة البيئة الذاتية والموضوعية وتقديم أرقام وإحصائيات تبرهن نواتج الخلل داخل تلك المؤسسات. إلى جانب تقديم تصورات علمية وعملية عبر تبني إستراتيجيات وخطط تطويرية لصياغة نموذج مؤسساتي تفكيري يحاكي النموذج الغربي بهدف الإسهام في تنمية وتطوير البيئة الداخلية لمؤسسات صنع السياسة العامة داخل فلسطين.

منهج الدراسة:

تتنوع الدراسة في منهجيتها حيث تستخدم عدة مناهجٍ علمية لعل أهمها:

- المنهج الوصفي: تهدف الدراسة إلى الوصف العام لمراكز الأبحاث في فلسطين ودورها في التأثير على منظومة السياسات العامة داخل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، من حيث طبيعة البناء الوظيفي لتلك المراكز ومجالاتها ووظائفها ودورها التأثيري في صياغة منظومة سياسية شاملة للبناء المؤسساتي للسلطة الوطنية الفلسطينية.
- المنهج التحليلي: تحليل الأدوار التأثيرية لتلك المراكز من حيث العلاقات التبادلية فيما بينها، ودورها المباشر في صياغة المنظومة الفكرية بهدف خلق نموذج تنموي داخل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية مقارنة بالأنظمة الفكرية السابقة، وتحليل العوامل التي أدت لتراجع الدور العام لتلك المؤسسات داخل البيئة الفلسطينية مع تقديم تصورات وبدائل علمية وعملية تهدف للنهوض بالمراكز البحثية حتى تكون قادرة على تقديم رؤى عملية وعلمية واضحة لمنظومة السياسة العامة الفلسطينية.

أولا: الإطار المفاهيمي لمؤسسات التفكير

قبل تقديم تعريف شامل لمؤسسات التفكير لابد من توضيح إشكالية مهمة جد ، الا وهي أن هناك فرق شاسع بين مؤسسات التفكير والبحث العلمي، والأخيرة تعد وسيلة يستخدمها الباحث للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلاً، على أن يتبع في هذا الفحص الاستعلام الدقيق خطوات المنهج العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات.[1]

تعريف مؤسسات التفكير وفق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: بأنها منظمات ملتزمة، وبصورة دورية بإجراء الأبحاث والدفاع عن أي موضوع يتعلق بالسياسات العامة، تشكل هذه المنظمات جسر يربط بين المعرفة والسلطة في الديمقراطيات الحديثة.[2]

أما مؤسسة راند للابحاث فقد عرفت مؤسسات التفكير بأنها: تلك الجماعات أو المعاهد المنظمة بهدف إجراء بحوث مركزة ومكثفة، وهي تقدم الحلول والمقترحات للمشاكل بصورة عامة، وخاصة في المجالات التكنولوجية والسياسية والاستراتيجية أو ما يتعلق بالتسلح.[3]

فضلاً عن ذلك عرف (جيمس ماك جين) أحد خبراء معهد بحوث السياسات أن المراكز البحثية ليست فقط لتزويد بالمعلومات وإنما يستعان لوضع وتقرير أجندة السياسات أي أن وظيفتها تنحصر في صناعة القرار السياسي.[4]

يتضح مما سبق، بأن مؤسسات التفكير عبارة عن مؤسسات بحثية هدفها إنتاج الأبحاث والدراسات في مجالات متعددة، بما يخدم السياسات العامة للدولة، وتقديم رؤى مستقبلية تهم الفرد والمجتمع وصانعي القرار.[5]

ثانيا: السياسة العامة

تعددت مفاهيم السياسة العامة بسبب اختلاف وجهات النظر بين المفكرين، وسنبرز أهم التعاريف المتعلقة بالسياسة العامة:

كارل فريديرك: بأنها برنامج عمل مقترح لشخص، أو جماعة أو الحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود.[6]

جميس أندرسون: بأنها برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو مواجهة قضية أو موضوع.[7]

دافيد استون: توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية.[8]

تتفق جميع التعريفات على أن السياسة العامة برنامج عمل إما أن يقدم لفرد، أو جماعة، في سبيل مواجهة قضية أو مشكلة ما، لكن علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن بيئة السياسة العامة قد تأخذ طابعين احدهما ديكتاتوري يمارس عنصر القوة والهيمنة في سبيل

الوصول إلى مكانة اجتماعية داخل المجتمع، والأخر ديمقراطي يستخدم أساليب ووسائل مشروعة لكنها غامضة من حيث التنفيذ والممارسة مثلاً من يجوز على ماذا؟ ومتى وكيف؟

ثالثا: أهمية مؤسسات الفكر

تنبع أهمية مؤسسات التفكير من أهمية الدور الذي تلعبه في التأثير على عملية اتخاذ القرار أو على صنّاع القرار، وكذلك في رسم السياسة العامة، ومن هنا بالإمكان النظر لأهميتها حسب التالي:

1. توليد أفكار وخيارات مبتكرة، حيث تسعى مراكز التفكير إلى توليد أفكار جديدة يكون شانها تغير في المصالح القومية للدول، والتأثير في ترتيب الأولويات، وتوفير خرائط للعمل، وحشد التحالفات السياسية والبيروقراطية، وتشكيل حملات الانتخابات الرئاسية، مع الأخذ بعين الاعتبار إن مثل تلك الأفكار تمثل روح الإبداع والابتكار للمؤسسة التي تعمل بداخلها، لأنها تمثل أفاق مستقبلية بعيدة المدى.[9]
2. تأمين مجموعة من الاختصاصيين ذوي الخبرة والكفاءة، وتكمن أهمية هذه النقطة عموم في تقديم الخدمات الاستشارية التي تقدمها مراكز الدراسات.[10]
3. تكليف فرق بحثية لتقييم قضايا حساسة أو موضوع جدل نقاش، ويتمثل ذلك في ممارسة الدبلوماسية كأن يرسل بعض الخبراء والأكاديميين العاملين في مراكز الأكاديمية الأبحاث من قبل وزارة الخارجية أو مؤسسات أمنية أو غيرها، إما لمعرفة طبيعة التسوية القائمة، أو المشاركة في وساطة أو مفاوضات حول أزمة سياسية معينة، ويكون ذلك بشكل رسمي أو غير رسمي، أو بشكل معلن أو في مسار موازي، كما حصل على سبيل المثال في المرحلة السرية لما قبل الوصول إلى اتفاق أوسلو، حيث قام (تيد لارسون) رئيس معهد أبحاث السلام في أوسلو بترتيب عملية المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في النرويج وبشكل سري.[11]
4. الإطلاع على أحدث المعلومات والأطروحات السياسية أو بناء العلاقات، حيث يتم في هذا النطاق الإطلاع على أحدث المعلومات يستلزم مرافقة خبراء هذه المراكز لكبار المسؤولين سواء تمثل ذلك في الزيارات الرسمية للدول كمستشارين خبراء في قضايا معينة موضوع النقاش، أو في كثير من الأحيان يتم اختيار أو تكليف بعض الخبراء في هذه المراكز البحثية للعمل في مناصب حكومية عليا مثل وزراء أو مستشارين للقيادة السياسية أو سفراء و دبلوماسين وغير ذلك.[12]

5. تثقيف المواطنين: تساعد مؤسسات الفكر بالتعاون مع النخب العلمية في إثراء الثقافة المدنية للجمهور عن طريق تعريف المواطن بطبيعة العالم الذي نعيش فيه، في ظل تزايد وتيرة العولمة وتسارعها في كافة الأقطار والنواحي، وما تتركه من آثار سلبية وإيجابية في شتى المناطق والمجالات، فضلاً عن اندماج العالم وترابطه مع بعضه البعض نتيجة مطلبية وأساسية ملحَة فرضتها طبيعة الحياة اليومية سواء من خلال السفر والتنقل اليومي طلب للعيش، أو نتيجة لتبادل الثقافات وما ينبثق عنها من تلاقح ثقافي حضاري فرضته البيئة المعاصرة.

رابعا: أهداف مؤسسات الفكر.

تتعدد أهداف مؤسسات التفكير تبع لمنهجية المؤسسة الفكرية القائمة، وميثاقها، ودستورها الأساسي الذي تتشكل منه، وعضوية الشخوص المنضمين للمؤسسة، والذين يشكلون نقطة انطلاق رئيسية في بناء المؤسسة والارتقاء بها إلى سلمّ التطور العلمي والفكري، وتتنوع أهداف مؤسسات التفكير في عوالمنا العربية تبع للنقاط التالية التي سأذكرها الآن، مفصلاً إياها بطريقة أكثر علمية لعل أهمها:

1. دعم صنّاع القرار: حيث يحتاج رجل الدولة وصانع القرار لمن يبلور له الخيارات، ويوضح له السياسات، ويفصّل له القضايا بشكل دقيق وعلمي، لذلك فإن الكثير من الحكومات والأجهزة التنفيذية في العالم تعتمد على مراكز بحثية وخبراتها ودراساتها، وفي كثير من الأحيان عدت تلك المراكز هيئة استشارية لتلك الجهة أو لذاك الجهاز الحكومي.[13]
2. تجسير الفجوة ما بين المعرفة والتطبيق، والمساعدة في إعداد الأجندات السياسية (Policy Agenda)، وتطوير الحياة المعرفية في الوسط العام، فعادة ما تستقطب مراكز الأبحاث ذوي الأهتمام والخبرة من أجل تطوير مرافق الحياة الفكرية والمعرفية، عن طريق أنشطتها الثقافية ومنابرها الإعلامية المختلفة، وتقوم هذه المراكز برفد الساحة بالمعلومات الجديدة الموثقة، وبالتحليل العلمي الرصين، كما تبلور أفاق المستقبل وتوضحّ الغامض من القضايا والأمور.[14]
3. أداة اتصال بين صانع القرار والشعب: حيث تعدّ مراكز التفكير قناة اتصال فعالة يستخدم من خلالها إرسال رسائل سياسية إلى الشعب. كما تستعمل للتعبير عن مواقف إستباقية تتخذها بعض الأطراف من قضايا جدلية أو أزمات سياسية.[15]
4. متابعة أحدث الدراسات، وترجمة منشورات ومؤلفات تصدر عن المؤسسات والمراكز البحثية في الدول الأخرى خاصة الدول التي تكون موضع إهتمام خاص.[16]

5. تقديم الاستشارات والإرشادات لصنّاع القرار من خلال معرفة الأولويات والمستجدات العاجلة والفورية، وإعداد البحوث العلمية والتطبيقية الميدانية واستطلاعات الرأي.[17]

وفي ضوء ذلك لم تعد مراكز الأبحاث في المجتمعات الغربية دور ثانوي ، وإنما بات دور أساسي في رسم السياسات، وفي ترشيد عملية إتخاذ القرار.[18]

خامساً: أنواع مراكز الفكر.

إن تنوع وتعدد مراكز الدراسات والأبحاث يعتمد على طبيعة اختلاف المعايير والأسس التي تصنف في ضوئها هذه المراكز، وفيما يلي تحديد أنواع وأصناف مراكز الدراسات والأبحاث مع تحديد طبيعة المعايير التي صنفت في ضوئها.

1. المراكز البحثية ذات النفع العام: يتمثل هذا النوع من المراكز البحثية بعدم إرتباطه الرسمي أو الإداري أو المالي إلى القطاع الحكومي، وفي نفس الوقت لا ينتمي كلي إلى القطاع الخاص، ولا يسعى إلى العائد الربحي، ويحمل استقلالية قانونية وإدارية ومالية، وبالتالي يمتاز بالاستقلالية.[19]ومن أمثلة هذا النوع من المراكز على الصعيد الدولي معهد بروكنجز في أمريكا، ومعهد الدراسات، وعلى الصعيد العربي مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت.

2. مراكز الأبحاث وفق الاتجاه السياسي والإيديولوجي: تصنف مراكز الأبحاث في بعض الدول وفق للاتجاهات السياسية والأيدلوجية، أو طبيعة الارتباط السياسي الحزبي لها.[20] مثل المراكز البحثية ذات الاتجاه الليبرالي، أو المراكز البحثية ذات الاتجاه الاشتراكي، أو المستقلة وغير المستقلة.

3. تصنيف مراكز الأبحاث وفقا لمعيار الاستقلالية: تصنف برامج الفكر والمجتمع المدني في جامعة بنسلفانيا مراكز الفكر في مجال السياسات العامة وفق معيار طبيعة الارتباط والاستقلالية على الشكل التالي:[21]

- ✓ المراكز البحثية المستقلة: يقصد بها استقلالية ذاتية للمؤسسة من ناحية أنشطتها وبرامجها، وتمويلها من الحكومات أو جماعات المصالح.
- ✓ المراكز البحثية شبه المستقلة: هي المراكز التي تكون مستقلة عن الحكومة، لكنها في الوقت ذاته تزود جماعات المصالح مثل النقابات بالتمويل اللازم، وتؤثر بشكل ملحوظ في أنشطة وبرامج هذه المراكز.

- ✓ المراكز الجامعية: هي عبارة عن مراكز تعنى بأبحاث السياسات العامة، وتكون مرتبطة بجامعة ما.
- ✓ مراكز أبحاث الأحزاب السياسية: هي المراكز التي ترتبط بأحزاب سياسية بصورة رسمية مثل الحزب الديمقراطي او الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية.
- ✓ مراكز الأبحاث الحكومية: هي مراكز الأبحاث التي تمول بشكل حصري من منح وعقود حكومية ولكن لا تكون جزءً من بنيتها الهيكلية.

خلاصةً لما سبق إن هذا التنوع والتعدد في تصنيف مراكز الأبحاث لا يشكل عادة نقطة ضعف أو أرباك، وإنما تنوع يستفيد منه الباحثين والمهتمين ما يناسب حاجاتهم ومتطلباتهم.[22]

سادسا: دور مراكز الفكر في صُنع السياسة العامة في فلسطين

إن دور مراكز الأبحاث في المجتمعات المتقدمة لم يعد دور هامشي بل أصبح دور أساسي خاصةً بالنسبة لصانع القرار أو كبار المسؤولين، حيث لا يوجد لديهم وقت كافٍ أو معرفة متخصصة في بعض المجالات أو القضايا موضع القرار أو رسم السياسات العامة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الأمنية أو غيرها.

في هذا الإطار لا يختلف الحال بالنسبة لفلسطين عن باقي المجتمعات الأخرى من ناحية الدور الذي يمكن أن تؤديه مراكز الفكر في صنع السياسات العامة وفي هذا الإطار يتكون دور مراكز الفكر الفلسطينية في صُنع السياسة العامة داخل المجتمع الفلسطيني من عدة مسارات:

المسار الأول: التدخل في السياسات العامة: نظر لقلة الوقت الكافي لدى صنّاع القرار أو كبار المسؤولين، أو قلة المعرفة المتخصصة في بعض المجالات، أو القضايا موضع القرار، أو رسم السياسات العامة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الأمنية أو غيرها، فإن مراكز الأبحاث تتدخل وتقوم بإجراء الإعمال البحثية بدلاً منهم. في هذا الإطار يشير هوارد إلى أن مراكز الأبحاث تلعب دور مهم في تقديم الأفكار الجديدة والرؤى الإبداعية بالإعتماد على أبحاثهم في ترشيد السياسات العامة، أو تميل إلى أن تلعب دور الدمج أو التوفيق عند إختلاف أو تنازع البيروقراطية الحكومية حول إعداد سياسة معينة، وتكون تلك الأطراف غير موحدة أو متوافقة في سياساتها مواقفها ورؤاها، فتقوم عادة مراكز الأبحاث بدور توفيقي بين تباين هذه المواقف وسياساتها أو أرؤاها.[23]

ومن الأدوار المهمة التي يمكن أن تلعبها مراكز الابحاث في التدخل في صنع السياسات أن تكون قناة إتصال غير مباشرة أو غير رسمية بين الشخصيات السياسية أو كبار المسؤولين، خاصة الأطراف أو الشخصيات الخارجية أو الدولية، وذلك للتعرف على أطروحاتهم او آرائهم السياسية وطبيعة إهتمامهم، وذلك بهدف معرفة إتجاهاتهم السائدة في مجال قضايا اقتصادية أو سياسية أو غيرها، أو دعوة مثل تلك الشخصيات للمشاركة في المؤتمرات أو الندوات التي تعقدها هذه المراكز البحثية.[24]

فعلى سبيل المثال دعا المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات) وفد من الفصائل الفلسطينية بالتعاون مع مبادرة إدارة الأزمات الفلندية بهدف مناقشة عدة مقترحات عملية لإزالة العراقيل التي تحول دون إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية.[25]

في هذا الإطار يشكل مركز القدس نموذج هام لترجمة المنشورات الصادرة عن الدولة الإسرائيلية وتقديمها للرأي العام الفلسطيني، أو للمسؤولين الفلسطينيين في شكل تقارير مترجمة في مواضيع مختلفة قد تكون ذو طابع سياسي، أو اقتصادي، أو أمني وتقديمها للرأي العام الفلسطيني، أو المسؤولين الفلسطينيين في شكل مادة إعلامية، إلى جانب ذلك يقدم المركز الفلسطيني للأبحاث ودراسة السياسات العديد من الإصدارات البحثية سواء فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني، أو دراسة المشروع الصهيوني، أو دراسة المنظومة العربية أو الدولية.

إلى جانب ذلك تشكل مراكز الأبحاث مصدر مهم للمعلومات والمعرفة للمسؤولين وصانعي القرار، فقد تؤدي أحياذ دور النخبة المعولمة[26] التي تسعى دوم لتقديم الخدمات الاستشارية للقطاع الحكومي ومؤسساته في العديد من القضايا التي تتطلب معرفة متخصصة وسرعة في الإنجاز والقرار، حيثُ أن المراكز البحثية عادةً ما تتوفر لها مجموعة أو شبكة من الخبراء أو الباحثين الذين يملكون القدرة على توفير البيانات البحثية اللازمة لصناع القرار أو المسئولين عند الحاجة.

فعلى سبيل المثال قد يتم تكليف باحثين متخصصين من مراكز فلسطينية لإعداد تقارير مختصرة لصناع القرار والقيادات العليا حول قضايا معينة منها تتعلق بالمفاوضات الفلسطينية، أو عملية السلام، أو طرح مشروع إنهاء الانقسام الفلسطيني وتحقيق الوحدة الوطنية. فعلى سبيل المثال المبادرة التي قدمها مركز مسارات لإنهاء الإنقسام الفلسطيني من خلال الضغط على شخصيات فلسطينية موثوقة لضمان تنفيذها.[27]

المسار الثاني: ترتيب الأولويات : تعتمد الحكومة الفلسطينية أو بعض المسؤولين فيها على بعض المراكز البحثية المقربة من صناع القرار، أو على بعض الخبراء والباحثين العاملين فيها لإجراء المقابلات الإعلامية، وذلك للتعبير عن رسائل فورية، أو إشارات دبلوماسية غير مباشرة، أو للتعبير عن مواقف استباقية معينة إلى بعض الأطراف حول قضايا جدلية أو أزمات سياسية.

في هذا الإطار تستضيف الفضائيات الإعلامية بعض العاملين في مراكز الأبحاث الفلسطينية، منهم على سبيل المثال هاني المصري، عمر شعبان[28]، بهدف تقديم إشارات سياسية أو اقتصادية، أو اجتماعية، للشارع الفلسطيني، أو حتى في غالبية الاحيان التعبير عن مواقف أما أن تكون جديدة وجدلية تهم الشارع الفلسطيني مثل: مسألة المصالحة الفلسطينية، وقضية الضمان الاجتماعي مؤخر التي أثارت جدلاً إعلامي وسياسي على كافة الأطر والمستويات داخل المجتمع الفلسطيني.

أهمية إعتماد الحكومة الفلسطينية على بعض الخبراء أو العاملين في التعبير عن بعض القضايا أو الأزمات السياسية التي تحدث داخل الشارع الفلسطيني، إنما ينمُ عن أهمية تلك المراكز ومصداقيتها أمام الراي العام الفلسطيني، إلى جانب قدرتها على مواكبة كافة التطورات السياسية والاجتماعية وإيصالها للشارع الفلسطيني بكفاءة ومهنية إلى حدٍ ما.[29]

المسار الثالث: الوعي السياسي: في مسألة الوعي السياسي هنالك أمرين في غاية الأهمية: أولهما طبيعة البرامج والدراسات والمقالات البحثية التي تصدرها تلك المراكز، والتي يجب أن تكون في الغالب ملامسة للواقع المحلي بكل تفاصيله وحيثياته، وهذا فعلاً ما تطبقه بعض المراكز البحثية في فلسطين سواء مركز بال ثنيك للدراسات الإستراتيجية، مركز مسارات، ومعهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية وغيرها التي تحرص دوم على أن تكون أنشطتها متعددة ومتنوعة وليست محصورة في إتجاه واحد.

ثانيهما: طبيعة الشخوص العاملين في المؤسسات البحثية والذين يقع عليهم عبء ثقيل في في تطوير تلك البرامج والدراسات البحثية بحيث تصل لصناع القرار والمسؤولين في الشأن الفلسطني بطريقة أكثر مهنية وواقعية. علاوة عما سبق لا ينحصر الوعي السياسي في المثالين السابقين، بل قد يتعدى في تعاطي المجتمع المحلي مع مخرجات تلك البرامج من حيث جودتها وكفاءتها وأهميتها على أرض الواقع، في خلق برامج جديدة أكثر حيوية وإنتاج كما هو متعارف عليه سابقة بأن أغلب المراكز البحثية تركز على دراسات المرأة والشباب بشكل عام ليتعدى ذلك فيما بعد إلى دراسة موضوعات جديدة وحيوية مثل بناء

القدرات الإستراتيجية للمؤسسات الأهلية في فلسطين، تعزيز التثقيف المتبادل، فلسفة وثقافة اللاعنف، بناء القدرات.

إن دراسة مثل تلك الموضوعات وتبينها من قبل بعض مراكز الفكر ستؤدي فيما بعد سواء على المدى القريب أو الطويل إلى إحداث تغيير مهم في الشارع الفلسطيني، خاصة في مجال زيادة الوعي السياسي للمواطنين والخروج عن النمط التقليدي المتعارف عليه، أو في كيفية تعاطي صانع القرار الفلسطيني مع تلك المواضيع خاصة في الممارسة الميدانية.

سابعا: تأثير مراكز الأبحاث في صنع السياسات العامة في فلسطين

التأثير الأهم لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني يأتي من خلال النفوذ الناعم (القوة الناعمة)(Soft Power)[30] ، حيث تركز دور مؤسسات التفكير في فلسطيني على اعادة هندسة الفضاء السياسي العام للنظام السياسي الفلسطيني، وذلك من خلال التركيز على القضايا السوسيو-اجتماعية ، وقضايا المرأة ، والشباب والتنمية المستدامة، والحكم الرشيد، من خلال تقديم التدريبات المختلفة ، والمقترحات السياسية والتشريعية لصناع القرار .[31]

ويمكن تلخيص أهم أشكال وطرق وتأثير مراكز الأبحاث بما يلي:

1. الأنشطة العلمية والتفاعلية: يتمثل هذا النوع من الأنشطة في عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل حول قضايا تقع ضمن اهتمام المسؤولين وصناع القرار، وعادةً المشاركين في هذه الأنشطة تفتح المجال للحوار أو النقاش المباشر بين الباحثين أنفسهم، أو مع المشاركين من المهتمين من صناع القرار والمسؤولين. فمثل تلك الأنشطة العلمية عادة ما تثري النقاش، وتسهم في توليد الأفكار والاقتراحات الجديدة، والتعرف على الاتجاهات العامة لدى الباحثين والخبراء حول القضايا موضوع المؤتمر أو الندوة من جهة أخرى
2. الحلقات البحثية واللقاءات المغلقة: هي تدخل ضمن الأنشطة البحثية التفاعلية، لكنها عادةً تكون بين كبار المسؤولين أو صناع القرار مع فريق من الخبراء أو المكلفين بإعداد دراسات معينة تتعلق بقضايا معينة أو إعداد سياسات عامة. وعادةً نتائج هذه الدراسة لا تنشر أو ينشر منها ما هو يخدم أهداف إعداد الدراسة أو صانعي القرار فقط.[32]
3. وسائل الإعلام: عادةً ما تستقطب وسائل الإعلام الفلسطينية خاصةً الفضائيات التلفزيونية والصحافة والباحثين والخبراء العاملين في مراكز الأبحاث للإطلاع على

آراءهم، وتحليلهم العلمي حول بعض القضايا الساخنة أو الأزمات السياسية، أو القضايا أو السياسات الحكومية مثار الجدل لدى الرأي العام.

استقطاب وسائل الإعلام للباحثين والخبراء العاملين في المراكز البحثية غالبا ما يلعب دور مهم في صناعة أو صياغة أو تعديل مواقف واتجاهات الرأي العام، وهو ما يشكل في بعض الأحيان ضغوط على صانع القرار لتعديل سياساته، أو توجيه إيجابي له.[33]

إن استضافة القنوات الإعلامية للخبراء السياسيين والمحللين عبر قنواتها الإعلامية يهدف في إطار تعديل المواقف، أو صياغة بعض الاتجاهات السياسية القائمة، أو الضغط على صانع القرار الفلسطيني في تعديل سياساته خاصة في بعض القضايا السياسية الحساسة كمسألة الانقسام الفلسطيني، وتحقيق الوحدة الوطنية، ورفع العقوبات عن قطاع غزة، ومؤخر مسألة الضمان الاجتماعي، وغيرها من المسائل السياسية التي تلعب دور مهم لدى كلاً من المحللين وصناع القرار السياسي في الشأن الفلسطيني.

4. النشر العلمي والمؤلفات العلمية: من ضمن الاهتمامات الأساسية وأولويات مراكز الأبحاث هي النشر العلمي، وهو يشكل المخرجات أو المنتوج العلمي الذي يستهدف مراكز الدراسات والأبحاث. لكن تأثير مراكز الابحاث والدراسات يكون من خلال إعتماد الدراسات والأبحاث والكتب العلمية في عملية التأليف والنشر كجزء من عملية البحث العلمي، إلى جانب الإستفادة من مطبوعات ومنشورات مراكز الأبحاث في كثير من الإحيان في العملية التدريسية لطلبة الجامعات في مؤسسات التعليم العالي.[34]

أما على الصعيد الفلسطيني هناك العديد من المراكز البحثية التي تسعى دوم لإصدار العديد من الكتب البحثية وإصدار الدراسات العلمية والتقارير الدورية بصورة مستمرة، واستخدمها في الدورات التدريبية أو التدريس الجامعي منها مركز مسارات "المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية". والذي صدر العديد من الكتب والدراسات العلمية منها: دور المرأة في النظام السياسي و الحودات الوطنية والمصالحة المجتمعية، الشباب الفلسطيني من الحركة إلى الحراك، وغيرها من المواضيع المتنوعة ذات الصلة بالشأن الفلسطيني سواء على الجانب السياسي أو الاجتماعي، أو الثقافي التنموي.

عموما إن نفوذ وتأثير مراكز الأبحاث والدراسات يعتمد على طبيعة القضية موضع الدراسة وتعقيداتها، وعلى طبيعة البيئة السياسية والاجتماعية، وما يتعلق بها من

مستوى الحريات والنمط الثقافي وغيرها، وعلى توقيت العمل في الدراسة وإنجازاها وعلى توفر التمويل اللازم للدراسات مع مستوى الاستقلالية، بالإضافة إلى أهمية ودور الجهة الداعمة والمنفذة للدراسات التي تعمل على إنجازها مراكز الدراسات والأبحاث.[35]

ثامناً : مشكلات مراكز الأبحاث والدراسات في فلسطين

1. التمويل: تلعب هذه الإشكالية دور محوري في سياسات المراكز وإستقلاليتها العلمية والسياسية، وكذلك في تحديد أجندتها البحثية، وأحياذ أخرى في إختيار مستوى أو نوعية الخبراء أو الباحثين، أيّ مستوى الكفاءات العلمية القائمة على البحوث والدراسات. فالتمويل يعد عنصر أساسي لتهيئة الباحث نفسي للعمل، لذا فإن إجراءات الحصول على الأموال المطلوبة يجب أن تكون ميسورة، إلا أن معظم الباحثين إن لم يكن جميعهم يجدون صعوبة في توفير التمويل الضروري لعملهم بما يحتاجه البحث من موارد وأجهزة وجمع معلومات وتحليلها، وربما تعبئة استمارة الدراسة وإجراءات تجارب، مما يحتاج إلى مصروفات ومساعدة أفراد في إجراءات البحث أو الفنيين الذين يمكن ان يعملوا على صيانة المختبرات وتجهيزها، للعمل وللحيلولة دون إهدار الوقت والجهد والكلفة.[36]

   اما المشكله الكبرى التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني في فلسطيني فهي اعتماد المؤسسات على المولين الخارجيين(Donors)، حيث أن 78% من موازنة مؤسسات المجتمع المدني تاتي كدعم خارجي .[37]

2. الإغلاق وعدم التواصل بين الباحثين ومؤتمرات البحث العلمي في كلا من الضفة الغربية وقطاع غزة: نتيجة لسياسة الإغلاق المحكم التي تفرضها السلطة الإسرائيلية على المدن الفلسطينية في كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة، تؤدي بشكلٍ أو بأخر إلى إعاقة التواصل بين الباحثين الفلسطينيين وغيرهم من الباحثين الآخرين، فضلاً عن سياسة المنع الممنهجة من قبل إسرائيل في منع بعض الباحثين من السفر للخارج، خاصة وأن منهم يعمل في المجال الأكاديمي، أو مدير لمركز الدراسات والأبحاث، فضلاً عن إغلاق قطاع غزة وفصله عن العالم الخارجي مما يحرم العديد من الباحثين من فرصة تقديم أوراق علمية، أو عقد مؤتمرات أو ندوات مشتركة بينه وبين الجامعات الاخرى.

3. ضعف البيئة المولدة للإبداع والكفاءات: نتيجة الاحتلال الإسرائيلي الذي يهمن على مقدرات وثروات الشعب الفلسطيني، والسيطرة المطلقة على كافة الموارد والإمكانيات، وعدم السماح بدخولها للمؤسسات العلمية، أو فرض شروط لشرائها، إلى جانب الإنقسام الفلسطيني الذي أضعف بشكل مباشر البيئة المولدة للإبداع في كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال الإعتقالات التعسفية، ومنع السفر، أو الحرمان من الوظيفة مما شكل عائق مباشر في ضعف البيئة الفلسطينية المنتجة للأفكار الجديدة، والغير قادرة على إعداد السياسات العامة للمؤسسات الفلسطينية بشكل أكثر مهنية وعلمية.[38]

4. قناعة صاحب القرار بالمراكز الأجنبية : تشكل هذه نقطة تحدي مهم بالنسبة لصانع القرار خاصة فيما يتعلق بالتعامل المباشر مع المراكز الأجنبية على اعتبار أنها تشكل طرح علمي دقيق ، وأكثر مهنية ومصداقية من المراكز المحلية، كونها مسيسة في غالبيتها وتتبع لأجندات سياسية داخلية وخارجية. حيث شكلت هذه النقطة ما نسبته 75% ويعود ذلك إلى قناعة صانع القرار بأن تلك الدراسات أكثر مهنية ومصداقية.[39]

5. عدم اهتمام المجتمع المحلي بالمنتجات البحثية الصادرة عن مراكز الدراسات والأبحاث يعود عدم اهتمام المجتمع المحلي الفلسطيني بالمنتجات البحثية الصادرة عن تلك المراكز إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية والثقافية التي يتربى عليها جيل من الدراسيين والباحثين الذين لا يدركون معناها إلا في وقت متأخر خاصة بعد الدراسة في الجامعة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تشجيع الاهتمام بمراكز الأبحاث والعمل على تنميتها يقع على عاتق مؤسسة البحث العلمي في فلسطين والتي من المفترض أن تنمي ذلك من خلال اعتماد كتب منهجية علمية مقررة مثلها مثل الرياضيات، اللغة العربية، واللغة الانجليزية، مع دراسة مستمرة لتلك المراكز البحثية حتى يتم إدراك طبيعة الوظائف والإعمال التي يشغلوها حتى يكونوا قادرين مستقبلاً على معرفة الآليات والمنهجيات العلمية اللازمة لهم.

لذلك لابد أن يتم تطوير هذا المجال في داخل مجتمع ما، إلا بعدما يعي ذلك المجتمع حاجته له، وهذا ما لم يحصل في مجتمعنا الفلسطيني عندما قام بدعم إنشاء جامعاته المحلية، فهو لم يعتبرها مؤسسات بحثية، ولم يتطلب منها القيام بتنشيط مجال البحث العلمي، وإنما كانت بالنسبة له مؤسسات تدريس تستهدف بالأساس تقليص ترحيل الشباب الفلسطيني عن أرضه.[40]

الخاتمة

لقد كشفت الدراسة على أن خصوصية الحالة الفلسطينية ووقوعها تحت الإحتلال الإسرائيلي تارةً، وفقدان معالم سيادية مستقلة للمؤسسات الفلسطينية تارةً أخرى، والتبعية المطلقة للجهات المانحة في تمويل بعض المراكز البحثية، بل الإشتراطات المقيدة، ساهمت بشكلٍ أو بأخر في تبني بعض المراكز البحثية رؤى وافكار مغايرة للواقع، بل جعل منها في غالبية الأحيان مؤسسات خدماتية نفعية فقط. حيث أن نفوذ وتأثير مراكز الأبحاث والدراسات داخل المجتمع الفلسطيني يعتمد على طبيعة القضية موضع الدراسة وتعقيداتها، وعلى طبيعة البيئة السياسية والاجتماعية، وعلى توقيت العمل في الدراسة وإنجازها، وعلى توفير التمويل اللازم للدراسات مع مستوى الإستقلالية، بالإضافة إلى أهمية ودور الجهة الفاعلة والمنفذة للدارسات التي تعمل على إنجازها مراكز الدراسات والأبحاث.ولا ننسَ في هذا السياق أبرز المشكلات الرئيسية التي تعترض مراكز الأبحاث ومنها: سياسة الإغلاق والحصار المتواصل من قبل السلطات الإسرائيلية أمام تنقل الباحثين الفلسطينين من مناطقهم الفلسطينية للخارج، إلى جانب غياب البيئة المشجعة على البحث العلمي، تعتبر تحدي وعائق أمام العديد من الباحثين في تطوير قدراتهم العلمية، مما يسود بين الباحثين حالة من اللامبالاة وعدم الإهتمام، مما ينعكس سلبا على إنتاجهم العلمي والفكري في كافة المجالات.

الهوامش:

[1]بدر، أحمد.(1982). أصول البحث العلمي ومناهجه. الطبعة الخامسة. مصر: دار المعارف. ص16.

[2]زواوي، كريمة.(2014). دور غرف التفكير في صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الامريكية. رسالة ماجستير. جامعة العربي بن مهيدي. ص11.

[3]محمود، خالد.(2013). مراكز البحث العلمي في الوطن العربي.الطبعة الأولى. لبنان: مركز نماء للبحوث والدراسات. ص31.

[4]عبدالغني، مصطفى.(2007). المستشرقون الجدد(دراسة في مراكزالأبحاث الغربية). الطبعة الأولى.القاهرة: الدارالمصرية اللبنانية.ص16.

[5]محمود، خالد. (2013). دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي" الواقع الراهن وشروط الأنتقال إلى فاعلية أكبر".الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ص6،5.

[6]الخزرجي، ثامر.(2004). النظم السياسة الحديثة والسياسات العامة. الأردن: دار المجدلاوي. ص27.

[7]أندرسون، جميس.(1999).صنع السياسة العامة. ترجمة: عامر الكبيسي. ط.1. عمان: دار المسيرة. ص15.

[8]طياب، أحمد. (2006). دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر.رسالة ماجستير، جامعةبن يوسف بن خدة. ص7.

[9]الأوقاتي، بسمة.(2009). " مؤسسات مخازن التفكير ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج الأمريكي".مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية. العدد: 2. المجلد: 1. ص142.

[10]الطاهر، الزاوي. (2015). دور مراكز الأبحاث والدراسات في صنع السياسة العامة في العالم العربي.. رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة. ص16،15.

[11]. المرجع نفسه. ص16.

[12]المرجع نفسه. ص16.

[13]الخزاندر، سامي. الأسعد، طارق. (2012".(دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة."مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد.السادس. .ص6.

[14]محمود، خالد. (2013). دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الإنتقال إلى فاعلية أكبر. الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات. ص25.

[15]الطاهر، الزاوي. مرجع سابق. ص26.

[16]محمود، خالد. المرجع السابق. ص26.

[17]الطاهر، الزاوي. مرجع سابق. ص25.

[18]المرجع نفسه. ص25.

[19]هلال، علي. (2005). دور مراكز البحوث السياسية والاستراتيجية فيترشيد القرار. ورقة مقدمة في مؤتمردور مراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية في الوطن العربي: "التحديات والأفاق". مركز الخليج العربي بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية، الشارقة، 23/24/11/2005م. ص17.

[20]الطاهر، الزاوي. مرجع سابق. ص11.

[21]المرجع نفسه، ص14.

[22] الخزاندر ، سامي. الأسعد، طارق. مرجع سابق. ص9.

[23]*Howard j.Wiarda, Op. Çit, p97.*

[24] الخزاندر، سامي. الأسعد، طارق. المرجع السابق. ص16.

[25]المركز الفلسطيني لابحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية.(2018). "قيادات فصائل وشخصيات مستقلة تشارك في حوار غير رسمي حول سبل إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة: مونترو: سويسرا . https://www.masarat.ps/article/1836/%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%B3%D8%B1%D8%A7---

[26]تتكون النخبة الفلسطينية المعولة من شريحة كبيرة من قادة المنظمات غير الحكومية، والقادة المحليين للمنظمات غير الحكومية الدولية.نشات هذه النخبة من خلال تزايد دخول المنظمات الفلسطينية في صناعة المساعدات. تعكس النخبة المعولة للمنظمات غير الحكومية العملية الأوسع، بما في ذلك الأطار الوطني الأشمل لعملية السلام، والمساعدات الاجنبية.

[27] سوا" وكالة الإنباء الفلسطينية المستقلة". (2018).مركز مسارات يقدم مبادرة لإنهاء الانقسام الفلسطيني. نشر بتاريخ) https://palsawa.com/post/158001/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-(2018/7/22 %D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A

[28]عمر شعبان هو مؤسس ومدير مؤسسة بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، وهي مؤسسة فكرية وبحثية مستقلة ليس لها انتماءات سياسية ومقرها غزة. وهو أيضًا محلل للاقتصاد السياسي في الشرق الأوسط، وكاتب ومعلق دائم في وسائل الإعلام العربية والدولية. وهو أحد مؤسسي المجموعات الفلسطينية لمنظمة العفو الدولية، ونائب رئيس مجلس الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال (أصالة) وهي منظمة تعزز التمويل الأصغر في أوساط النساء، وعضو في معهد الحكم الرشيد.

[29]الخزاندر،سامي. الأسعد،طارق. المرجع السابق. ص16.

[30] ***Gerald M. S****teinbergThe Role of NGOs in the Palestinian Political War Against Israel. http://jcpa.org/overview_palestinian_manipulation/role_of_ngos_in_the_palestinian-political_war*

[31] *Nadine Sinokrot. Assessment of the Palestinian NGOs Efficiency and Decision Making Aspects – Ramallah. Area.*Faculty of Graduate Studies Birzeit University Palestine October 2005.PP24-27

[32]الخزاندر،سامي. الأسعد،طارق. المرجع السابق. ص31.

[33] الخزاندر، سامي. الأسعد، طارق . ص21.

[34] المرجع نفسه. ص20.

[35] المرجع نفسه. ص20.

[36] بدران، عدنان. (1985). دور التعليم العالي في تهيئة الإنسان العربي للعطاء. ورقة عمل قدمت للندوة الفكرية (تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي)التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية مع مؤسسة عبد الحميد شومان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص 276.

[37] *Joseph DeVoir and Alaa Tartir. Tracking External Donor Funding to Palestinian Non-Governmental Organizations In the West Bank and Gaza 1999-2008. Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), Jerusalem and Ramallah. P X*

[38] *Danielo Songco Khalil Nijem Nael YounisA Strategic Framework to Strengthen the Palestinian NGO Sector 2013-2017.PP22-26http://ndc.ps/sites/default/files/NGO-Sector-Strategy-English_0.pdf.*

[39]معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية.(2016). واقع البيئة العامة لمراكز البحوث والدراسات في الأراضي الفلسطينية بالتطبيق على قطاع غزة. غزة: فلسطين. ص31.

[40]الجرباوي، علي. (1986). الجامعات الفلسطينية بين الواقع والمتوقع. القدس: جمعية الدراسات العربية. ص40.